

قضية

المستشفى الوحيد الذي يديره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي استكمل مرحلة الانهيار، فمستشفى البترون الذي لا يهدف إلى تحقيق الربح، وقع في عجز متراكم وصل هذا العام إلى 12 مليون ليرة، وقرار مجلس إدارة الضمان بنقل إدارته إلى وزارة الصحة لم يُترجَع عنه، فيما ينتظر 320 موظفاً وطبيباً في المستشفى تنفيذ الحكم

مستشفى البترون ضحية الفساد

إقرار موازنة تشغيلية تمهيداً لنقل إدارته إلى وزارة الصحة

الاجتماعي مستشفى البترون منذ عام 1974. هو المستشفى الذي يُعدّ فيه الضمان رب العمل بخلاف المستشفيات الأخرى التي تتعاقد مع الضمان. أما الهدف، فجعل المستشفى مختبراً للعناية الطبية والاستشفائية من دون توخي الربح المالي لتقديم أفضل العناية الصحية بأدنى كلفة. وكان الهدف الثاني بحسب ممثل الدولة في مجلس إدارة الضمان رفيق سلامة، هو اعتبار المستشفى مركزاً لدراسة كلفة الأعمال الطبية، وذلك لكي يحيط الضمان بكلفة الأعمال الطبية والاستشفائية، وي طرح التعريفات والتسعيرات وفق تجربة مستشفى البترون القائمة، أما الهدف الثالث فهو استثماري وهو

له: «لا قرار بإغلاق المستشفى»، ومن ثم الحقه بتصريح قال فيه: «لا يمكن أن يتوقف مرفق صحي بأهمية مستشفى البترون عن العمل، مهما كان قرار الضمان الاجتماعي». وفي ظل هذا الواقع، يعيش حوالي 320 عاملاً في المستشفى حالة ترقب مستمرة، وتتفق الآراء على أن انهيار المستشفى سببه الفساد، لتتخبط بين التعويل على السنوات المقبلة لتطوير عمل المستشفى في ظل إدارة الضمان من جهة، وعدم استكمال المخاطرة بأموال المضمونين التي تمول استثمارية المستشفى من جهة أخرى. فما هي قصة مستشفى البترون؟ وهل سيغلق فعلاً؟ استثمر الصندوق الوطني للضمان

رشا ابو زكي

أعلن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الأسبوع الماضي أن أعضاء مجلس إدارته (ممثلّي العمال، وأصحاب العمل، والدولة) صوتوا بالإجماع على نقل مستشفى البترون من إدارة الضمان إلى إدارة وزارة الصحة... وبعد أيام، بدأت الأطراف التي صوتت لنقل المستشفى، وخصوصاً ممثلي العمال، إعلان مواقف متناقضة تستنكر نقل المستشفى إلى إدارة وزارة الصحة، فيما حاول النائبان عن البترون بطرس حرب وأنطوان زهرا بعثرة قرار الضمان الذي لم يتطرق إلى إقفال المستشفى، فقال حرب في تصريحات



أجهزة متطورة في أحد المستشفيات (مروان بوحيدي)

تتوافق مع قانون الضمان الذي يجيز للصندوق الحصول على رخصة لتشغيل مستشفى وإدارتها كقطاع الخاص. إلا أن سلامة يشير إلى أن هذين الهدفين لم يتحققا ولم تجر دراسة عن كلفة الأعمال الطبية منذ 35 عاماً. ويضيف ممثل العمال في مجلس إدارة الضمان، جهاد المعلم، أن العديد من المشكلات اعترضت عمل المستشفى، بحيث حصلت ضغوط في التوظيف، ومعظمها كان سياسياً، فأصبح هنالك فائض كبير في فريق العمل في المستشفى، إضافة إلى عدم وجود قوانين تلزم المضمونين بالاستشفاء في المستشفى، كما يحدث في المستشفى العسكري. كذلك أصبح عدد من الأطباء يستخدمون المستشفى مصيدة للزبائن، بحيث يقومون بنقلهم إلى مستشفيات أخرى أو إلى عياداتهم. ودخلت الصراعات السياسية على خط التوظيف والأطباء العاملين، «ولم يكن باستطاعة الضمان توجيهه، ولو إنذاراً للموظفين أو الأطباء، بسبب

الحمايات السياسية القائمة». ومع تقدم السنوات، أصبحت تجهيزات المستشفى بحاجة إلى التحديث. ويشير سلامة، إلى أن الضمان صرف ملايين الليرات (حين كان لليرة قيمة) لتطوير المعدات وشراء تجهيزات حديثة، «إلا أن ذلك لم يجد نفعاً، إذ حصل تزوير في عملية شراء الآلات، التي كان تشتري مستعملة من مستشفى أوتيل دبو لتسجل على الضمان بوصفها معدات جديدة». واستمر حال المستشفى يزداد تدهوراً، فطرحت مجلس إدارة الضمان، بحسب ممثل العمال في مجلس إدارة الضمان بطرس سعادة، قرار إعادة إدارة المستشفى إلى وزارة الصحة في عام 2004، إلا أنه اقترن بشرط إلغاء هذا القرار إذا تحسن وضع المستشفى، إلا أن الوعود المتراكمة لتحسين المستشفى وتطويره لم تُنفذ، فيما يقع المستشفى تحت سلطة وصاية مدير المستشفى والهيئة الإدارية، والمدير العام للضمان، واللجنة الفنية في الضمان ومجلس إدارة الضمان،

320

عاملاً في المستشفى

بينهم 150 طبيباً و170 موظفاً، ويشير المعلم إلى أن تزايد عدد العاملين يعود إلى أنه «كلما جاء وزير أو نائب من المنطقة، يُدخل إلى المستشفى عدداً من المحسوبين عليه»، موضحاً أن فريق العمل في المستشفى يعمل بـ35% من طاقته فقط

محاسبة المسؤولين عن الهدر

يقول رئيس اتحاد العاملين في القطاع الصحي في لبنان جوزف يوسف إن من المفترض محاسبة المسؤولين عن الهدر الحاصل في المستشفى، لافتاً إلى أن معظم الأطباء لا يناسبهم انتقال المستشفى إلى إدارة وزارة الصحة لأنهم يدخلون مرضى وزارة الصحة إلى المستشفى، أما المرضى الذين يدخلون على حسابهم، فيرسلونهم إلى مستشفيات أخرى، إضافة إلى مخالفات أخرى، ولا من يراقب». يضيف: «والموظفون مستفيدون من مكاسب كبيرة»، مشيراً كذلك إلى أنه لا يجوز أن يبقى هؤلاء من دون عمل لأنهم لا يتحملون ذنب سوء الإدارة.



قطاعات

اتصالات

صحة

نظام المستهلك ينتظر رأي مجلس الشورى

المضافة، وتأكيد مسؤولية مقدّم الخدمات في ضمان أن يكون المحتوى ونشاطات الترويج والتشغيل التي يقدمونها للمستهلكين متوافقة مع هذا الميثاق. وأوضحت العجم أن مذكرة التفاهم الموقعة مع وزارة الاقتصاد والتجارة - مديرية حماية المستهلك تؤسس لقاعدة بيانات مشتركة، وهدفتها معالجة الشكاوى بسرعة وفعالية، وتتضمن إنشاء خط ساخن لتلقي الشكاوى في المديرية (1739)، وحلها بالتنسيق مع الهيئة وتحت إشرافها وضمن التوجيهات والأنظمة المرعية الإجراء. وأشارت إلى أن الهيئة في حوار مستمر مع فريق عمل المديرية لتوفير أفضل شروط العمل والنجاح في معالجة شكاوى الاتصالات الواردة، كما أنها في حالة تنسيق دائم مع مقدّم خدمات الاتصالات عموماً، ومع شركتي «الفا» و«أم. تي. سي» المشغلتين للهاتف الخليوي خصوصاً، لتسوية الشكاوى خلال 24 ساعة من تسلمها. (الأخبار)

دخلت مذكرة التفاهم الموقعة بين الهيئة المنظمة للاتصالات ووزارة الاقتصاد والتجارة حيز التنفيذ أمس، وأعلنت عضو مجلس إدارة ورئيسة وحدة الإعلام وشؤون المستهلكين في الهيئة محاسن عجم أن نظام شؤون المستهلك الذي وضعته الهيئة ينتظر رأي مجلس شوري الدولة ليصدر في صيغته النهائية، بما يتيح تطبيق آلية متكاملة وواضحة للتعامل بطريقة فعالة مع الشكاوى التي يتقدم بها مستهلكو خدمات الاتصالات في لبنان في مجالات الغش والاستغلال. ويُعتبر هذا النظام إلزامياً لمقدّم الخدمات، وهو يحدد حقوق وواجبات مقدّم الخدمات والمستهلكين، ويتطابق مع قانون حماية المستهلك، وسيستكمل بميثاق قواعد تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة الذي طرحته الهيئة على الاستشارات العامة، والذي أعدّ في ضوء الشكاوى الكثيرة الواردة بشأن خدمات الرسائل القصيرة وخدمات «البريميوم»، والغاية منه حماية مستهلكي خدمات الاتصالات ذات القيمة

«LAU» تشتري «مستشفى رزق»

بعد 52 عاماً من انطلاقتها، ومحادثات طويلة، وقّع «مستشفى رزق» عقد بيع لشركة خاصة متصلة بالجامعة اللبنانية الأميركية «LAU»، وقالت الجامعة في بيان نشرته أمس، إن هذا الاتفاق سيمكّنها من الاستفادة من قدراتها على تطوير برامجها الأكاديمية ودفع أبحاثها الطبية قدماً. ووفقاً للبيان، سيتيح المرفق لطلاب كليات الطب والصيدلة والتمريض في الجامعة إمكانات تعزيز قدراتهم على ممارسة الشؤون الطبية وإدارتها في المجتمع بكفاءة. وسيحمل المستشفى في حلقته الجديدة اسم: «المركز الجامعي الطبي - مستشفى رزق»، وسيعلن قريباً برنامجاً هادفاً إلى تطوير أقسامه والمراكز التخصصية فيه وهي عملية ستجعلها «مركزاً طبياً متطوراً على صعيد الشرق الأوسط»، وفقاً للبيان. المستشفى انطلق كفكرة عام 1925 مع الدكتور توفيق رزق، وودشن في 11 شباط عام 1957، وهو شهد مراحل عديدة من التطور مدى عقود من الزمن

حتى أضحت يضم أربعة أبنية وحديقة كبيرة، كما جرى تشييد مبنى مخصص لاستقبال طائرات هليكوبتر لنقل المرضى في الحالات الطارئة. وكان الجانبان، اللذان استمرّت المحادثات بينهما أكثر من ثمانية أشهر، قد وقعا في آذار الماضي مذكرة تفاهم تسمح لطلاب كلية الطب في الجامعة باستخدام المستشفى لأغراض تقنية وعملية. والجامعة ستطلق كليتها الخاصة بالطب في الخريف المقبل بالتعاون مع مؤسسة هارفرد الطبية العالمية. أما المحادثات بشأن عملية البيع، فقد استمرّت نحو 10 أشهر، نفذت خلالها «LAU» حملة تمويل عبر إصدار سندات يورو بوندين بقيمة 75 مليون دولار اكتتب بها كاملة «بنك بيبيلوس». واختتم البيان الصحافي بالقول إن العمل سيستمر في جميع أقسام المستشفى، حيث «يتابع الأطباء تأدية جميع الخدمات الطبية كالمعتاد، وتستمر الإدارة الجديدة في تسيير الشؤون الإدارية». (الأخبار)